د. جنان بوشهري وعدنان عبدالصمد

انس الصالح وخالد العتيبي

مريم العقيل ود.عادل الدمخي

محمد المطير

المجلس ناقش طلباً مقدماً من بعض الأعضاء بشأن عزوف المواطنين عن التقدم للتخصيص في مشاريع الرعاية السكنية

تكليف وزيرة الإسكان بإحالة التزوير في بدل الإيجار للنيابة

حوار بين د.خليل عبدالله وخالد الروضان ود.جنان بوشهري

الشيخ ناصر صباح الاحمد متحدثا وبجانبه د.نايف الحجرف

شعيب المويزري وماجد المطيري وناصر الدوسري

الخدمات المقدمة للمواطن الكويتي في مختلف جوانب الحياة.

3 ـ آلية تنفيذ المدينة المركزية المتكاملة الجديدة والخطة الزمنية الملائمة لاستكمالها.

الموقعون على الطلب:

1 ـ عمر عبدالمحسن الطبطبائي.
2 ـ فيصل الكندري.
3 ـ صلاح خورشيد.
4 ـ صفاء الهاشم.
5 ـ علي الدقباسي.
6 ـ خالد العتيبي.
7 ـ الحميدي السبيعي.
8 ـ د.عادل الدمخي.
9 ـ أسامة الشاهين.
10 ـ د.عبدالكريم الكندري.

● عمر الطبطبائي: نتحدث عن مشكلة كبيرة من أكبر المشاكل التي يواجهها الشباب الكويتي، لدينا الصحة والتعليم والاسكان، في 2017 قدمت عرضا كاملا وتصورا لحل الأزمة الإسكانية، مشكلتنا أن كل وزير عقلية كعقلية سابقه في وضع الحلول، ولكن دعونا نزيد التشخيص ومكامن الخلل ووضع الحلول:

عدد الطلبات 98 ألفا و888 طلبا، وطلبات التخصيص في المطلاع 30 ألفا والعدد الحقيقي 130 ألفا كإجمالي، هناك من يدفع إيجارات ولديهم التزامات، 130 أسرة لا تملك سكنا في الوقت الحالي: عدد المنازل 159 ألف منزل في محافظات الكويت الست بمعنى أننا نحتاج الى 6 محافظات إضافية.

عدد الوحدات في المطلاع 30 ألف وحدة سكنية على المخططات فقط، والإقبال ضعيف، دعت المؤسسة السكنية المواطنين قبل 1/1/2019 على قسائم «جنوب صباح الأحمد» ومنهم 100 ألف أسرة لا ترغب في السكن، هناك عوائق في صباح الأحمد والجامعات كلها في مدينة الكويت.

عدد الطلبات الحقيقية 131 ألفا بينما الوحدات السكنية الموزعة في 4/1/2017 ما بين بيت وقسيمة وشقة 130 ألف وحدة سكنية، فكيف ستحد المؤسسة من تراكم الطلبات اذا كانت الطلبات تساوي إجمالي التوزيعات.

ـ 8000 طلب سنويا فستصل حتى 2040 الى 417 ألف طلب، أكثر من ضعف الوحدات السكنية القائمة.

ـ أين المشاريع القادمة؟

ـ مدينة المطلاع عدد الوحدات السكنية 30 ألفا و50.

ـ مدينة الصابرية عدد الوحدات 52600 أكثر من المطلاع وأين تسكنون الناس؟

ـ في 2017 قدمنا حلا كاملا على مدينة الدرة وجلسنا مع ياسر أبل وتحدثنا معه، وجاءت الوزيرة وهي متعاونة وحاولنا الاتصال ولكن وصلنا الى عقد هذه الجلسة.

مشروع الدرة من أراض تم الاستغناء عنها من نفط الكويت ومساحتها 300 كم2 وتستوعب 220 ألف وحدة سكنية.

نحتاج الى شركة خاصة لهذا الموضوع، وهناك آخر في مدينة البرايح، لا بد أن نغير طريقة التفكير، منذ 3 سنوات منذ قدمنا الدرة لم نر شيئا، هل هذا شيء متعمد؟

هذه المشكلة رئيسية وليس لها حلول ولا توجد منازل والانتظار طال لأربع سنوات.

هل نعاني من نقص الأراضي الصالحة للسكن، طبعا لا، ولكن لدينا عيب تخطيط وبطء تنفيذ.

قالوا سننقل المطار ولكن طال الأمر، وقالوا نزيد مساحة السكن الخاص والبناء العمودي هذا ليس حلا.

المطلوب إعداد خطة وطنية شاملة بعيدة المدى، وإعادة توحيد مشاريع المناطق الحالية ذات الحجم المتوسط، وخلق عوامل جذب حقيقية لتغيير ثقافة المجتمع والتشجيع على الهجرة الى خارج المنطقة الحضرية ونحتاج الى حسن استغلال الميزانية المرصودة.

طلال الجلال

د. حامد العازمي

د. عبدالكريم الكندري

د. عادل الدمخي

وهناك توصيات منها:

1 ـ الاستمرار بالالتزامات التعاقدية الحالية والمستقبلية لتخطيط وتنفيذ مدينة المطلاع ومدينة جنوب صباح الأحمد فقط على أن يتم مباشرة ترحيل المواقع المخصصة لجميع المدن الاسكانية المقدمة الاخرى.

2 ـ تنظيم ورش عمل محددة بفترة زمنية محددة، وذلك من خلال تبني مكتب مجلس الأمة لصياغة وتقديم اقتراح بقانون بشأن إنشاء شركة حكومية، ذات شخصية معنوية خاصة يرأس مجلس إدارتها الوزير المعني بشؤون البلدية لإنشاء وتعمير المدينة المركزية الجديدة بما يساهم في تذليل العقبات ويسرع من وتيرة الانجاز، على أن تضم الورشة ممثلين عن التشريعية والمالية وغرفة التجارة والصناعة،

وممثل عن بلدية الكويت وممثل عن الجهات الحكومية المعنية.

● وزيرة الإسكان جنان بوشهري: جزء كبير من كلام الطبطبائي خاص بالمواقع الاسكانية التي ترتبط بالمخطط الهيكلي للدولة، وهو يتبع وزير البلدية، وهو مرتبط بمناسبة حضور صاحب السمو والمخطط هو قيد الدراسة والتحديث وسيقدم قريبا بمرسوم والمدن الاسكانية عندما تدرج في المخطط تكون وفق دراسة من الجهات المعنية.

بخصوص العزوف عن تقديم الطلبات الاسكانية فاتحفظ على كلمة عزوف ولا يوجد عزوف.

تخصيص في مدينة صباح الأحمد طرحنا 12 ألف وحدة والمتقدمون 12912 طلبا ووزعنا في 4/3/2019، 7861 في 27 توزيعة من أصل 42 توزيعة ومستمرون الى نهاية شهر 4 القادم.

والأرقام تؤكد عدم وجود عزوف وأولوية التخصيص وصلت الى نهاية 2018 فهذا إنجاز للاسكان فالمتزوج في نهاية 2018 يملك تقديما على مشروع إسكاني، ومن لم يقدم فهذا خيار مواطن.

الطلبات القائمة الآن سنلاحظ لغاية 2013 عرضت منطقة المطلاع ولم يخصصوا عليها واليوم في مدينة جنوب صباح الأحمد ما يقارب 59 ألف طلب الى 2013 كان أمامهم خيار التخصيص في المطلاع.

وخيطان موقع مميز وبها 1400 قسيمة وصار فيها تخصيص الى عام 1997، وأؤكد أنه ليس عزوفا ولكنها خيارات والدولة توفر الرعاية السكنية ولكن خيارات مواطن.

قانون البلدية لا يسمح بإنشاء شركات وقانون الرعاية السكنية يسمح ونحن بصدد تأسيس شركة لإدارة الأراضي الاستثمارية.

ونحن نرحب بأي اقتراح قانون.

فيما يتعلق بالتوزيعات التي على الأوراق فهذا كان اتفاقا نيابيا حكوميا وبدأنا في التوزيع على المخططات وأثمر نجاحا والكثير من التوزيعات على المخطط أصبحت توزيعات فعلية وفق العقود في المناطق مثل المطلاع وجنوب عبدالله المبارك.

نمد أيدينا لأي اقتراحات بقانون أو ورش عمل لمناقشة أي أمر يساهم بالدفع بعجلة القضية الاسكانية.

● عمر الطبطبائي: هل سألت نفسك لماذا لم تقدم الناس على الطلبات؟ لأن لم يكن هناك عوامل جذب يا دكتورة جنان.

● صالح عاشور: القضية الاسكانية من القضايا الاولى في اولويات المجلس والشعب، واكبر فئة هي فئة الشباب 65٪ من الكويتيين من السنوات العمرية التي تستحق الطلبات الاسكانية، الحكومة ليس لديها تصور حقيقي لهذه القضية المهمة.

مساحة الكويت 17500 كيلومتر مربع وعدد السكان 4 ملايين منهم مليونان كويتيون و94٪ من الكويت اراضي غير مستغلة، فلا توجد ندرة في الاراضي، وهناك فائض في الميزانية، القضية في الادارة القرار الصحيح، سنغافورة مساحتها 1000 كلم2 وعدد سكانها 4 ملايين نسمة وتستوعب 4 ملايين اخرى وليس لديهم قضية اسكانية، ولبنان عدد سكانها 5 ملايين ومساحتها 10 آلاف كيلومتر مربع وليس لديهم مشكلة اسكانية، والبحرين 750 كلم وعدد سكانها مليونان وليس لديهم ازمة اسكانية.

فالقضية عدم وجود تصور حقيقي لحل هذه المشكلة، 94٪ من المساحة اراض ولكن لدينا مشكلة في اتخاذ القرار.

لا يعقل ارض 400م2 قيمتها 400 ألف دينار، وقيمة الارض اغلى من قيمة البناء، وهذا لا يحدث في اي دولة في العالم الا الكويت. لن نستطيع حل هذه القضية بالفكرة الروتينية، وايضا بعدنا عن المناطق الحدودية وليس لدينا مناطق حدودية.

السكن العمودي حل فاشل وليس هناك رؤية حقيقية متكاملة لحل هذه القضية ولا توجد دراسات، وكل وزير يأتي لديه تصور غير الوزير الذي سبقه.

ما يحدث اليوم تكرار لتجارب سابقة غير ناجحة للقضية الاسكانية، والطلبات بازدياد وفترة الانتظار كانت 5 سنوات واليوم وصلت الى 10 سنوات والحلول غير حقيقية.

نحتاج دراسة واضحة في القضية بحيث تقول ان هناك حلولا حقيقية.

اذا استطعنا توفير اراض قريبة من المناطق السكنية يمكن ان نحل جزءا من المشكلة.

● وزير الدفاع النائب الاول: متفق معه تماما هذه المشكلة الدولة تعاني منها ومجلس التخطيط ومجلس الوزراء نتكلم عن المواضيع وهي المدن الحدودية، فهي موجودة ونؤسسها ونتكلم مع العراق على منطقة حرة بيننا وبينهم، وهذه اكد ان هذه محور عملنا وفي فترة وجيزة ستعرف تفاصيلها ونبحث في تدشين المدينة الاقتصادية في الشمال مع دولتين كبيرتين هما ايران والعراق.

القضية الاسكانية متفق معها انها شغلي الشاغل ومبدأ عام ألا يأتي جيل ويأخذ حق اجيال اخرى بدأنا بـ 100 قسيمة و700 قسيمة و100، هل يتعامل الاجيال القادمة مثل آبائهم ام سيكونون ضحايا الظروف المتغيرة؟

هناك اطروحات وضعناها للاسكان الاقصى.

خالد العتيبي

كنت أقول وكررت ان الحكومة عيبها أن كل وزارة تسبح في فلك بعيد كل البعد عن الوزارات الأخرى والدليل ما حدث على أرض منتزه ابوحليفة، والناس استبشرت خيرا وبعض المواطنين حوالي 500 أسرة يطوفهم توزيع مناطق أخرى.

تسليم الأرض كان في 2017/10/18 وبعد ذلك تم توزيع منطقة جنوب خيطان في 2017/11/23 وتم توزيع جنوب عبدالله المبارك في 2018/1/10 وعندما تقول الدولة إن أرض أبوحليفة سلمناها للإسكان ويصير توزيع لمناطق أخرى بعدها فأكيد سألغي التوزيع وبعد ذلك يقول الوزير انه لا توجد توزيعات أو أراض في أبو حليفة وضاع عليهم التوزيعات في المناطق الأخرى فما ذنب المواطن؟!

أناشد النائب الأول وزير الدفاع أن ينتبه لهذه القضية هذه أكثر من 500 أسرة ظلمت شاهر ظاهر وأمام الجميع، أطالب بإعطائها سبب بشرح تفصيلي لهذه الأرض، المنتزه صار أهم من المواطن، هذه القضية الإسكانية أولوية نرجو ايجاد حل سريع وفعال للقضية الإسكانية.

● صفاء الهاشم: الأخ عمر الطبطبائي بين الاحصائيات واليوم أتحدث عن الحكومة الرشيدة إذا كانت رشيدة والحكومة تتعامل مع المواطن كرجل آلي واليوم نقول للحكومة المواطن يريد تحرير الأراضي وهو من سيقوم بالبناء ونحن بلد غني لماذا لم يتم الاهتمام بالمواطن؟!

واليوم يتم توزيع مزارع وجواخير على أساس أمن غذائي وأنا أشوف اليوم المزارع والجواخير أصبحت قصورا لهؤلاء والمواطن البسيط لا يحصل على سكن!

واليوم الشريط الساحلي مملوك لأفراد والأوادم تقطونهم في الصحراء فما يجوز هذا الأمر، واليوم على الأقل نريد سورا صناعيا في مدينة صباح الأحمد السكنية وجنوب صباح الأحمد، شفنا كل المشاكل أثناء موسم المطر والغرقة اللي صارت. ليش ما ترغبون الناس بالسكن في هذه المدن. والحين تبون تسوون جنوب صباح الأحمد السكنية. الأخ عمر الطبطبائي قال نسوي شركات لكل منطقة. لا ما أقبل نسلم رقابنا حق الشركات. معالي النائب الأول قال بنسوي مدن حدودية والحرير. منو راح يسكن هناك. هل وفرتم لهم الأمان. منو يسكن هناك كاظم ولا كاظمية. انتهى الوقت.

● صفاء الهاشم: وين المراقب ليش ماكو نصاب وين المراقب ناموا. كلهم موجودون بالاستراحة.

● محمد الدلال: كل عام بعد عام نكرر ذات القضية والمشكلة والابعاد والحلول ايضا الكلام مكرر والحديث الحكومي كلام مكرر، لا يوجد وزير ما سوينا معه جلسات نقاش، وكررنا ذات المشاكل وكررنا ذات الحلول.

كل مؤسسات الدولة مشتركة في هذه المشكلة ومسؤولة عن هذه الأزمة، لكن التصور الغائب هو الرؤية الواضحة على المدى البعيد، وليس المتزوجين فقط بل العازب والأرملة والمطلقة وحالات كثيرة تعاني ومازال حلم السكن بعيدا.

كيف نخرج من هذا الموضوع المتكرر؟! اذا كانت هناك توصية واذا اردت ان يسجل في عهد الوزيرة انه كان هناك حل، فهناك خطة 2035، فيجب ان تكون هناك رؤية متفق عليها لمعالجة قضية الاسكان حتى لا تعرف الناس عن التقدم للرعاية السكنية.

المسؤولية مشتركة ما بين ضعف الرقابة على المقاولين وتراخي الحكومة، لابد من ورشة يشترك فيها الحكومة والمجلس والقطاع الخاص.

سنغافورة تتحدث عن خطة 2065 وليس 35، يعني 60 سنة من الآن، واطلعونا على نموذج للمخطط الهيكلي، هذه من المفترض ان تكون فلسفة الرعاية السكنية.

● عبدالله الرومي: ارجو تمديد الوقت ساعة اضافية بدلا من ساعتين.

عبدالله الرومي: الطلب خيال اكثر منه واقع، القضية تحتاج الى معالجة حقيقية واقعية من حيث امكانياتنا وقدرة الدولة على الاستمرارية والبديل عنه هو السكن العمودي في الاماكن المتميزة، وليس مثل مجمع الصوابر.

صدمت، هل نحن بالسويد او كندا؟ 400 حالة زواج رجل

الهاشم: أرفض إنشاء شركات للمدن الإسكانية حتى لا نسلم رقابنا للمستثمر

الدلال: اعتماد ميزانية كاملة تخصص للقضية الإسكانية وإنشاء لجنة للقضية تجمع المجلس والحكومة والقطاع الخاص

الحريص: حق الاطلاع به مثالب دستورية وقانونية ويجب ألا يقر في المداولة الأولى

الشاهين: زيادة الإجازة السنوية في «الأهلي» إلى 35 يوماً

أعرب مقرر اللجنة الصحية النائب أسامة الشاهين عن فخره بأن يكون للجنة نصيب الأسد في الإنجازات التشريعية التي تحققت في جلسة مجلس الأمة امس.

وقال الشاهين في تصريح صحافي عقب الجلسة: «أزف البشرى بإقرار المداولة الأولى لتعديلات قانون العمل في القطاع الأهلي بما يزيد الإجازة السنوية من 30 يوما الى 35 يوما، وكذلك بما يضمن مكافأة نهاية الخدمة كاملة غير منقوصة لكل من استقال من عمله بعد عام 2010، وذلك بعد أن استبعدت اللجنة في تقريرها العبارة التي أحدثت اللبس في الصياغة السابقة».

وأكد ان إقرار المجلس المداولة الأولى على تعديلات قانون هيئة الغذاء والتغذية تم بتوافق نيابي حكومي ويتضمن التشديد على مسؤولية الدولة عن إنشاء مختبر مركزي ومختبرات في المنافذ الحدودية لفحص الأغذية ومعالجة الخلل الحاصل حاليا في ظل الواقع المخجل للمختبرات الغذائية.

وبين انه منذ العام 2008 لم تنته بلدية الكويت من بناء المختبر المركزي ولم تسلمه لهيئة الغذاء التي لا تملك سوى مختبر وحيد في شبرة الخضار أعدته الشركة المستثمرة للشبرة.

وأوضح ان القانون الجديد ينص على تشديد العقوبات على تجار الأغذية الفاسدة والتشهير بهم في جريدتين يوميتين في حال صدور حكم نهائي بإدانتهم.

وبين ان قانون حق الاطلاع أعيد للجنة التشريعية لإجراء المزيد من التعديلات عليه، معتبرا أن القانون جيد من حيث المبدأ، لاسيما أن هذا المبدأ أقر في ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 ولكن حتى الآن لا يوجد في الكويت تشريع ينص على حق المواطنين بالاطلاع على الوثائق والمستندات والمحاضر والمضابط العامة.

وأعرب عن أمله في ان تشهد الجلسة المقبلة إقرار هذا القانون حتى تكون الكويت كبقية الدول فيها قانون يحمي حق المواطنين في الاطلاع على البيانات العامة.

د. خليل عبدالله

سعد الخنفور وراكان النصف وخالد الروضان

فيصل الكندري

العدواني: الخطوات العملية لـ «القيود الانتخابية» بدأت

أكد رئيس حملة حماية الدستور الناشط والإعلامي سعد العدواني أنه ولله الحمد قد بدأت الخطوات العملية في موضوع القيود الانتخابية حيث وافق مجلس الأمة على تكليف لجنة الداخلية والدفاع لإعداد تقريره خلال شهر على ما تم تقديمه وفقا لرسالة حملة «عوضوهم» والتي انطلقت من مؤتمرها بجمعية المحامين 2/18 والتي تبناها النائب مبارك الحجرف وعززها دعمه من قبل النائب يوسف الفضالة.

واشار العدواني الى أن الحل في القيود الانتخابية ان يتم الامر وفقا للبطاقة المدنية لكل من اكمل السن القانونية للانتخابات لتكون هناك عدالة حقيقية تماشيا وفقا للباب الأول من المادة (1) من قانون الانتخاب 1962 والتي نصت على ان كل كويتي من الذكور بالغ من العمر 21 سنة له حق الانتخاب.

وكما كنا متخوفين منه وفقا للمادة (7) من ذات القانون بالقيد بأول فبراير.. وهذا لم يحدث!

فقد أكد موقف النائب عبدالله الرومي والذي كان واضحا حول القيود الانتخابية وبين فيه أن المجلس المقبل معرض للبطلان بسبب حرمان شريحة كبيرة من حق الترشح وختم سعد العدواني بأنه وإيمانا بحق المشاركة السياسية والتي لصلتها بمواد الدستور 1962 وهي المحافظة على الحق الدستوري بالمشاركة السياسية لكل أطياف الكويت والتي أمدها قانون 35 لسنة 1962والذي حدد خارطة طريق المشاركة السياسية وهي القواعد الدستورية الملزمة بواقع التنفيذ للجميع بدون استثناء.

سعد العدواني